

Distr.: General
15 August 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ (S/2004/298)، التي أبلغت فيها رئيس مجلس الأمن بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا، وردكم المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/299)، الذي أحطتم فيه علما بعزمي مواصلة أنشطة فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا الممول من الميزانية العادية. ومن نفس المنطلق، أود أن أطلعكم من خلال هذه الرسالة على آخر إنجازات اللجنة المشتركة وأنشطتها. وبفضل المساعي الحميدة التي بذلتها والدعم الذي قدمته الأمانة العامة للأمم المتحدة، قمت بتيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا.

واستطاعت اللجنة المشتركة، بالاعتماد على مخصصات صافية تفوق بقليل ٩ ملايين دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، أن تحرك العملية بسلاسة وسلام وأن تبقى على حوار واتصال مفتوحين فيما بين البلدين. وقد اجتمعت اللجنة مرة كل شهرين لغاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، أنشئت لجنتان فرعيتان مخصصتان بشأن السكان المضارين وترسيم الحدود، بهدف معالجة المسائل المحددة المتصلة بعمل اللجنة المشتركة. وفيما يلي بعض الأنشطة التي قدم في إطارها فريق الأمم المتحدة المعني باللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا دعما فنيا وتقنيا ولوجيستيا.

ومن أجل ترسيخ الانسحاب ونقل السلطة في المنطقتين، قررت اللجنة نشر عدد من المراقبين المدنيين لفترة ١٢ شهرا ابتداء من تاريخ الانسحاب. ويضم فريق المراقبين ممثلين عن الكاميرون ونيجيريا والأمم المتحدة. وأبلغ المراقبون حتى الآن أن الحالة في المنطقتين لا تزال هادئة وأن السلطات المحلية تعالج المسائل التي يثيرها السكان المضارون فيما يتعلق باحتياجاتهم الأساسية وحقوقهم.

وبهدف تعزيز الثقة فيما بين الطرفين، قامت اللجنة بتحديد عدد من المشاريع الهادفة إلى تشجيع التعاون عبر الحدود والأنشطة الاقتصادية المشتركة، التي من شأنها أن تعود بالنفع على السكان المحليين على كلا الجانبين. وبالإضافة إلى ذلك، جرى عدد من الزيارات الرسمية المتبادلة في كلا البلدين، كما بدأت محادثات بشأن إيجاد تعاون عبر الحدود بهدف توطيد الاستقرار والتعاون المستدامين فيما بين البلدين.

واستطاعت اللجنة المشتركة الحصول على تبرعات لتغطية التكاليف المتصلة بعمل مستشارين عسكريين وخبير قانوني فيما يتعلق بالحدود البحرية. وعلاوة على ذلك، قدم كل من الكاميرون ونيجيريا تبرعات عينية في شكل دعم لوجيستي، يشمل الإيواء والنقل (سيارات وقوارب وطائرات عمودية) يتصل باجتماعات اللجنة المشتركة، والزيارات الميدانية إلى منطقة بحيرة تشاد، ومناطق الحدود البرية، وشبه جزيرة باكاسي.

وفضلاً عن ذلك، وفي سياق تدابير بناء الثقة بين البلدين، أجرت اللجنة المشتركة اتصالات مع عدة منظمات مالية وإغاثية متعددة الأطراف ستتولى تمويل مشاريع تهدف إلى تشجيع التعاون عبر الحدود.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في عملية ترسيم الحدود، تم إجراء تقييم ميداني نموذجي في آذار/مارس ٢٠٠٥. وكان الهدف منه هو التأكد من خط الحدود كما تبينه الخرائط التمهيدية التي أعدها الأمم المتحدة، وتحديد مواقع العلامات الحدودية. وهذه العملية من الأهمية بمكان لأنها تسعى إلى تحديد أسلوب عمل المسح الذي سيشمل ٦٠٠ ١ كيلومتر من الحدود البرية، وهي عملية معقدة ومكلفة. وسيُتبع التقييم الميداني للحدود بوضع العلامات الحدودية والمسح النهائي ووضع الخرائط النهائية.

أما فيما يتعلق بالحدود البحرية، فقد اتفق الطرفان في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على خطة عمل تشمل (أ) تعيين الحدود البحرية، على النحو الذي حددته المحكمة في قرارها لعام ٢٠٠٢، (ب) إعداد خريطة على هذا الأساس. ومن المتوقع أن تتواصل عملية تعيين الحدود البرية أثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

ويسعدني أن أشير إلى أن البلدين واصلوا، منذ رسالي الأخيرة في آذار/مارس ٢٠٠٤، إحراز تقدم مشجع وهام في ظل الدعم الفعال للغاية من حيث التكلفة الذي تقدمه الأمم المتحدة. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، التقيت للمرة الرابعة برئيسي البلدين من أجل استعراض عمل اللجنة المشتركة. وقد جدد الرئيسان التزامهما بمواصلة التنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية وبالعامل معا على المضي بالعملية قدماً لغاية إتمامها.

وأود الإشارة إلى أن الانسحاب من شبه جزيرة بكاسي ونقل السلطة فيها اللذين كان مقررهما إجراؤهما في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ قد أجلا لأسباب تقنية أثارها أحد

الطرفين. وفور إتمامها، نتوقع نشر مراقبين مدنيين لفترة ١٢ شهرا من أجل تدعيم الانسحاب ونقل السلطة، على غرار ما جرى من قبل في مناطق بحيرة تشاد والحدود البرية.

ولقد تأخرت عملية ترسيم الحدود، التي كان متوقعا لها أن تستغرق ٩٦ أسبوعا، كما أن وضع العلامات الحدودية على طول الحدود سيبدأ على الأرجح في عام ٢٠٠٦. وقبل الشروع في وضع العلامات الحدودية، يتعين على اللجنة المشتركة أولا أن تنفذ الانسحاب ونقل السلطة على طول الحدود البرية، وأن تتفق على الأساليب التقنية التي يتعين على المساحين التابعين للأمم المتحدة اتباعها ميدانيا. وإذا كانت هذه الخطوات قد أُنجزت مؤخرا، في الوقت الذي انطلق فيه التحقق الميداني في آذار/مارس ٢٠٠٥، فإنه من المرجح أن يتم قريبا توفير الموارد المالية اللازمة للإعلان عن عقود ترسيم الحدود على موقع المشتريات على شبكة الإنترنت من أجل طلب تقديم عطاءات.

وتمكنت اللجنة حتى الآن أن تحصل، من الميزانية المقدرة لترسيم الحدود البالغة ١٢ مليون دولار، على تبرعات بلغت ٨ ١٥٠ ٠٠٠ دولار، منها ٣ ملايين دولار من كل من الكاميرون ونيجيريا، ومليون جنيه إسترليني من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، و ٤٠٠ ٠٠٠ يورو من المفوضية الأوروبية. وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة المشتركة إشارات مشجعة من المفوضية الأوروبية بشأن إمكانية منحها تبرعات إضافية تبلغ ٤ ملايين يورو لاستكمال الميزانية المقدرة.

وقدمت حكومات أوروغواي وإيطاليا والسويد وكندا والنرويج دعما عينيا لفائدة أعمال الدعم الفني والتقني المقدمة للجنة المشتركة (خبراء عسكريون وقانونيون)، علاوة على الدعم اللوجستي المقدم من حكومتي الكاميرون ونيجيريا. وأجرت اللجنة المشتركة أيضا اتصالات مع منظمات مالية وإنمائية متعددة الأطراف والتي كانت قد أشارت إلى إمكانية تمويلها لمشاريع للتنمية الاقتصادية عبر الحدود.

وأود أن أؤكد أن اللجنة المشتركة قد مُولت لغاية عام ٢٠٠٣ فقط من الموارد الخارجة عن الميزانية. وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مُولت أنشطة اللجنة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونظرا لأهمية المهام المتبقية في هذه المرحلة الحاسمة من عمل اللجنة، فلنني أنوي طلب تخصيص موارد إضافية للجنة من الميزانية العادية في عام ٢٠٠٦ من أجل المساعدة على تقديم التنفيذ السلمي لقرار محكمة العدل الدولية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان